



أكد أن مجموع كميات المصيد الكلي 1216 طناً تقريباً

الفودري لـ «الأبناء»: موسم 2010/2011 لصيد الريان الأسوأ منذ 25 سنة



حسين الفودري

والجنوبية ومناطق حضانتها في جون الكويت. أما النوع الثاني الأكثر شيوعاً فهو «الشحامية» وتسمى تجارياً بالريان الحشن وحجمها أصغر نسبياً من أم نعيرة ولكنها تلقى رواجاً في الأسواق العالمية ويكثر وجود هذا النوع في المناطق الشمالية من سواحل الكويت من منطقة أم قصر الساحلية حول جزيرة بوبيان إلى منطقة جون الكويت وجزيرة فيليكا. أما أم شويكة فهو النوع الثالث الأكثر شيوعاً وهو غير منتشر بكثرة عالمياً ويكثر وجوده محلياً في المنطقة الوسطى ويكثر تواجده في الفترة من ديسمبر حتى إبريل من كل عام.

أما مناطق الحضانة للريان فنوضح الدراسات أن جون الكويت بالإضافة إلى المناطق الساحلية الضحلة من أهم مناطق حضانة الريان والأسماك، حيث تستقر في تلك المناطق يرقات أهم الأنواع الاقتصادية من الريان حيث يتوافر الغذاء والملاجئ لصغار ويرقات الريان بسبب ضحلة المياه وبيئة الأعشاب البحرية وتعتبر العوامل البيئية من أبرز المؤثرات الإضافية على التبيض والتكاثر والانضمام إلى المخزون.

دور «الأبحاث» في حماية المخزون السمكي
أ - منذ عام 1977 قام المعهد بالتعاون مع منظمة الأغذية العالمية (فاو) ببدء مشروع تقييم وإدارة مخزون الريان في الكويت، ومن أهم أهداف ذلك المشروع دراسة مخزون الريان وتحديد الأسباب لانخفاض كميات الصيد ومن ثم العمل على زيادة كمياتها.
ب - في سنة 1979 قام المعهد بدراسة تحركات الريان من خلال وضع علامات على 13 ألف ربيانة (أم نعيرة) حيث وجد أن ربيان (أم نعيرة) يتحرك ضمن المياه الكويتية.
ج - أن أول موسم منع كان سنة 1980 بناء على توصية وزراء الزراعة لدول الخليج العربية المنعقد في قطر والذي أوصى بالمنع لمدة 3 أشهر.
د - تم استمر المنع وبناء على توصيات المعهد ليصبح خمسة أشهر.
هـ - من خلال التوصية التي قام بها المعهد أثناء حلقة العمل الثالثة لإدارة مصائد الريان المنعقدة في سنة 1982 حيث تبين أن موسم 83/82 كان موسماً جيداً من ناحية قوة دخول يرقات الريان لذلك أوصى بموسم منع لمدة 3 أشهر.
و - وهكذا استمر المنع للموسم اللاحقة بناء على دراسات يقوم بها المعهد ومن خلال ملاحظة قوة دخول الريان الصغير (يراقع الريان) إلى المصائد الكويتية حيث على أساسها يحدد موسم المنع. وكذلك أوصى ببدء فتح الموسم في الأول من شهر سبتمبر اعتماداً على حجم الريان بالنسبة للموسم اللاحق.
ز - حيث كان من أهداف المنع حماية الريان البياض في نهاية كل موسم صيد لتبقى منه نسبة محددة لتبيض لتكون أساساً لمخزون التبيض اللاحق وخاصة في شهري يناير وفبراير، حيث يكون معدل كميات الصيد من 80_100 كغم لكل مركب يومياً في نهاية الموسم.
ح - كذلك من أهداف المنع خفض الجهد المبذول للصيد لأن زيادة جهد الصيد تؤدي إلى استنزاف المخزون الرياني.
ط - بناء على ما تقدم حدد الجهد المبذول للصيد بان يتراوح بين 3000_6000 يوم صيد للمراكب موسمياً.

على مخزون الريان واعطاء فرصة لصغار الريان للنمو إلى أحجام تجارية واعطاء فرصة للإنتاج إجمالاً من الريان كي يحافظ المخزون على حجمه وتعويض الناقص منه نتيجة الصيد حيث أن الجهد المتزايد للصيد يؤدي إلى انخفاض في كميات الريان وبالتالي في أعداد الريان القادر على وضع البيض. وأوضحت الدراسات أنه يجب البدء في إغلاق موسم الصيد أي منع الصيد عندما ينحدر معدل صيد الريان وخاصة ربيانة «أم نعيرة» إلى مستويات تقل عن 80 إلى 120 كيلو غرام للمركب في اليوم الواحد بالنسبة للمراكب الحديدية وهذا ما يحصل عادة في أشهر فبراير ومارس وإبريل ما يدل على انخفاض كمية الإناث البياضة مما قد يؤثر على حجم المخزون للموسم المقبل.

أما بالنسبة لبدء موسم الصيد فقد أوضحت الدراسات أن أفضل توقيت لبدء الصيد في شهري أغسطس وسبتمبر حيث أن هذه الفترة الممتدة لمنع تفيد في إعطاء الفرصة للصغار للنمو وبالتالي ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية بالإضافة إلى حماية الأمهات أطول فترة ممكنة. أما عن موسم نمو الريان فتشير الدراسات إلى أن شهر إبريل يعتبر أبرز أشهر التبيض ومن ثم فإن صغار الريان التي تنمو وتتكاثر في المياه الضحلة تدخل إلى المخزون بعدما حيث تتم ملاحظة ربيان بأحجام صغيرة في بداية موسم الصيد إذ يمكن ملاحظة أن فوج الريان ذات الأطوال ما بين 17 إلى 19 ملمتر في شهر مايو سوف تنمو وتكثر لتصبح في مدى اطوال ما بين 34 إلى 37ملم في شهر سبتمبر.

نوع الريان
وعن أنواع الريان المصاد في الكويت لاحظت الدراسات وجود 11 نوعاً من الريان في المياه الكويتية ثلاثة منها شائعة الانتشار وهامة من الناحية الاقتصادية أما الباقي فيتواجد بكميات ضئيلة جداً. أما الأنواع الثلاثة الأكثر انتشاراً فهي «أم النعيرة»، والمعروفة عالمياً باسم ربيان النمر الأخضر وهو من أهم الأنواع في البلاد ويمثل الجزء الأكبر من حجم المصيد سنوياً ويلقى إقبالاً كبيراً بسبب كبر حجمه إذ يمكن أن تصل الواحدة منه إلى 150 غراماً كما ترتفع أسعاره عالمياً إذ يمكن أن يفوق سعر الكيلو منه إلى 10 دنانير ويكثر وجود هذا النوع في الكويت في المنطقتين الوسطى

والصيد والتأكيد على تشديد الرقابة لمنع الصيد أثناء إغلاق موسم الصيد لحماية مخزون الريان وديمومة إنتاجه.

أسوأ المواسم
وفي تقييمه لموسم الصيد 2010/2011 يعتبر أنه من أسوأ المواسم منذ ما يزيد على 25 سنة حيث أظهرت النتائج التدهور المستمر في مخازين الريان وخاصة مخزون الريان من نوع أم نعيرة، والذي قد يكون نتيجة لارتفاع جهد الصيد الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على بقاء كميات كافية من أمهات الريان للتبيض وإثراء المخزون للموسم اللاحق.

ويتحدث الفودري عن استمرار الصيد فيما يسمى المياه الدولية والتي لم تبين أي دراسة علمية على أن مخزون الريان في تلك المناطق منفصل عن المخزون في المياه الكويتية، بل تشير بعض النتائج المقارنة على أن فتح الموسم في شهر أغسطس ولو في المياه الدولية له تأثير سلبي واضح على كميات المصيد للأشهر اللاحقة سبتمبر وأكتوبر من ناحية حجم الريان وكمياته، حيث يتم صيد نسبة كبيرة من الريان بأحجام صغيرة، لذا فإنه من الضروري لحماية المخزون هو التشديد بعدم السماح للمراكب غير المرخصة للجر القاعي بالصيد في الموسم القادم وكذلك عدم السماح لمراكب الصيد بالصيد فيما يسمى بالمياه الدولية في شهر أغسطس.

ويصنف الفودري مراكب صيد الريان العاملة في المياه الكويتية وهي ذات شبك الجر القاعي إلى نوعين: المراكب الحديدية والمملوكة لشركة الأسماك الكويتية المتحدة وعددها 20 مركباً، بالإضافة إلى 15 مركباً لشركة الأسماك الوطنية والمراكب الخشبية (التقليدية) المملوكة للأهالي وعددها لا يتجاوز 37 مركباً مرخصاً للجر القاعي لصيد الريان.

أهداف منع الصيد
وقد أكدت دراسات المعهد في هذا الشأن أن موسم منع الصيد هدفين رئيسيين الأول هو الحفاظ على كمية كافية من الأمهات لإنتاج الريان للموسم المقبل أما الهدف الآخر فهو إتاحة الفرصة لصغار الريان للنمو إلى أحجام مناسبة. وتعتبر الدراسات أن مواسم المنع أحد الوسائل المهمة لخفض جهد الصيد

دارين العلي
يهدف تنظيم صيد الريان إلى إعطاء الفرصة لذلك المورد للتجدد عن طريق التكاثر والنمو الطبيعي لأفراد من أجل ضمان استمرار وجود مخزون الريان واستمرار عملية الإنتاج عن طريق إدارة صيده بالطرق السليمة وحماية البيئة التي يقطنها المخزون.

وبدا تطبيق منع صيد الريان منذ العام 1968 وعلى فترات متفاوتة خلال الأعوام المختلفة وذلك في المناطق الساحلية ومنطقة جون الكويت تحديداً باعتبار أن تلك المناطق هي مناطق حضانة الريان حيث يمنع القانون الصيد في منطقة الثلاثة أميال من الساحل على طول السواحل الكويتية والجزر بالإضافة إلى جون الكويت بأكملها حيث أثبتت الدراسات أن الأعشاب البحرية تتركز في المناطق الساحلية وهي تعتبر مناطق ضحلة ومهمة لحضانة صغار الريان.

وقد دأب معهد الكويت للأبحاث العلمية منذ سنة 1977 متمملاً بإدارة موارد الغذاء والعلوم البحرية دائرة الزراعة والبيئة البحرية والثروة السمكية بدراسات مستفيضة من أجل المحافظة على مخزون الريان وديمومته حيث يقوم الباحثون في كل موسم صيد بجمع معلومات عن مصائد الريان وأهمها كميات المصيد والجهد المبذول للصيد مدعمة بمعلومات بيولوجية وإحصائية لتقييم مخزون الريان في المياه الكويتية ومن ثم إبداء المشورة العلمية لجهة الاختصاص المتمثلة بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، حول تحديد بداية ونهاية الموسم ومستوى جهد الصيد (الأيام اللازمة للصيد).

تقييم الموسم الماضي
في نظرة تحليلية على موسم صيد الريان (2010/2011) بين الباحث في إدارة الثروة السمكية في المعهد حسين الفودري أنه من خلال جمع وتحليل معلومات مصائد الريان الكويتية للموسم الحالي 2010/2011، أن مجموع كميات المصيد الكلي 1216 طناً تقريباً من الريان وبجهد صيد مبذول 8494 وحدة يوم صيد، وكان معدل المصيد اليومي لكل مركب 143 كغم. وقد بلغت نسبة مصيد شركة الأسماك الكويتية المتحدة للموسم 2010/2011 حوالي 28٪ من المصيد الكلي أعلى من مصيد شركة الأسماك الوطنية 19٪ فيما بلغت نسبة المصيد للمراكب الخشبية التقليدية (الأهلية) حوالي 53٪ من إجمالي المصيد الكلي للموسم 2010/2011. ويشير إلى أن أم نعيرة وهي من أهم أنواع الريان في المياه الكويتية قد بلغت نسبتها في مصيدها للموسم 2010/2011 حوالي 64٪، أما النوع الثاني هو الشحامية بلغت نسبته في المصيد حوالي 36٪. ويعتبر موسم صيد الريان السابق 2010/2011 أقل إنتاجية من الموسم الذي سبقه 2009/2010 وكان النقصان في كميات المصيد بنسبة 18٪ بينما كانت زيادة في جهد الصيد المبذول حوالي 17٪ حيث قل معدل المصيد اليومي بمقدار 30٪. ويؤكد الفودري أن الجهد المبذول للصيد كان مرتفعاً جداً مقارنة لما يجب أن يكون عليه الجهد اللازم لإنتاج أعلى معدل من الكميات وذات مردود اقتصادي مقترحاً بتحديد مستوى جهد

24830805 - 24830322

إعلانات الدليل

للأبناء

خزانة نعمة

أسأل عن الخدمات المجانية خزانات مياه GRP مستقبل أنظمة تخزين المياه

منتج كويتي

الخزانة 4 طبقات معزولة مصنوعة من البولي إيثيلين التقي، مصنوعة النيا قطعاً واحدة دون وصلات، أحجام مختلفة من 10 إلى 5000 جالون، كفاءة عشرين عاماً.

٢٤٨٣٩٤٠٢ - ٢٤٨٣٩٤٠٣ - ٢٤٨١٤٤٨٣ - ٢٤٩٢٩٢٣٣

خزانات الكوثر

مفاجأة خزانات الكوثر كفاءة تبديل 7 سنوات صناعة سعودية

من أجل صحتك وصحة عائلتك خزانات الكوثر خالية من مادة القوم (السامة) خازن من الخزانات الأخرى

حولي ت / ٢٢٦١٢٦٠٠

الهدف للمظلات

تركيب جميع أنواع المظلات أقمشة إسبانية وأسترالية كفاءة عشر سنوات

الخط الساخن 99027331 99858434

لاملاتكم في دليل للأبناء

24830805 24830322

هل تعلم ما في داخل دكت الكلييف المركزي؟

الأثرية والغبار في مصيدها المركزي من الداخل الحشرات والقوارض الفطريات والعض الأوساخ والدهون الملوثة الكيماوية

ما لا تستطيع رؤيته قد يقضي عليك ! العناية مجاناً

نقوم بتنظيف وتقييم دكت الكلييف المركزي من الداخل واتصاف على جميع أنواع الفيروسات مع توثيق الخدمة على CD

٩٩١٩ ٧٩٤٨ © 2481 4900



حيدر مراد

تنسيق مع أجهزة الدولة وخفر السواحل لضبط أي تجاوزات من قبل الصيادين مراد لـ «الأخبار»: حظر صيد الربيان أثبت جدواه وإجراءات صارمة لـ «الزراعة» لتحويل المخالفين إلى القضاء

محمد راتب

أكد نائب مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة، لقطاع الثروة السمكية حيدر مراد أن قرار الهيئة بحظر صيد الربيان يعتبر بمثابة إعطاء فرصة لتكاثره ونموه بما يتناسب مع الاستهلاك الموجود في الدولة، لافتاً إلى أن الهيئة أسهمت من خلال قراراتها في الحد من الصيد الجائر في الدول المجاورة خلال مواسم المنع وذلك من خلال منع استيراد الربيان إلا بإذن من قبل الهيئة، كما أن ذلك ساعد في القضاء على ما يسمى بالصيد غير القانوني. وأضاف مراد في تصريح صحفي لـ «الأخبار» أن الهيئة وضعت في اعتبارها توفير الأسماك للمواطنين والمقيمين عن طريق المنافذ الجوية والبرية وذلك بصورة مقننة بعد التأكد من مجيئها من مصادرها السلمية من الدول المجاورة مع الأوراق الثبوتية لها، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى تحقيق هدف الهيئة في توفير الربيان بأسعار مقبولة خلال موسم الحظر، وكذلك حماية الثروة السمكية.

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الثروة السمكية.
تنسيق مستمر

وعن تنسيق هيئة الزراعة مع جهات أخرى حكومية في الرقابة البحرية على الصيادين، قال مراد: إننا لا نعمل بعزل عن باقي أجهزة الدولة وهناك تنسيق تام بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبين وزارة الداخلية متمثلة في الإدارة العامة لخفر السواحل ويمكن مراجعة ما ورد في الأخبار الصحافية منذ فترة وجيزة عن انتشار الإدارة العامة لخفر السواحل العديد من شبكات الصيد بداخل جون الكويت بواسطة حوامة الإدارة وهو ما يبين مدى مساهمة الإدارة العامة لخفر السواحل في الرقابة البحرية على الصيادين كما أن الإدارة العامة لخفر السواحل قد ساهمت في توقيف عدد من سفن الصيد لدول مجاورة أثناء قيامها بالصيد داخل المياه الإقليمية الكويتية في أكثر من واقعة.

الصيد الجائر

وعن فتح المجال للصيادين للصيد في المياه الدولية أمام الصيادين وإن كان له أثر إيجابي في زيادة الأسماك والربيان في السوق المحلي، قال مراد: إن مما لا شك فيه أن الصيد في المياه الدولية يساهم في زيادة كميات المعروض من الإنتاج المحلي من الأسماك والربيان في أوقات معينة ويجب الاعتراف باننا نلجأ للصيد بصيادين بالصيد في المياه الدولية في الوقت الذي تقوم فيه دول مجاورة بالصيد وبذلك لا نرحم مواطنينا من التمتع بما يتمتع به صيادي الدول المجاورة وفي حال التنسيق التام بيننا وبين تلك الدول قد نلجأ في المستقبل إلى الحد من ذلك حيث أن هذا الصيد يؤثر على كميات الربيان والأسماك المصيدة بالمياه الإقليمية الكويتية خلال موسم الصيد ولكننا لا نستطيع تضيق الخناق على أبنائنا وإخواننا بينما صيادو الدول المجاورة يمارسون ذلك.

ولفت إلى أن الصيد الجائر في المياه الإقليمية يؤثر على كميات الأسماك فيعكس باقي قطاعات الزراعة التعامل مع الموارد البحرية من أسماك وربيان له عدد من المحددات الهامة، ففي الزراعة مثلاً يمكنك التوسع الأفقي أو الرأسي في الإنتاج، وذلك بإضافة مساحات للزراعة (أفقياً) أو زراعة أصناف عالية الإنتاج في نفس المساحة المزروعة (رأسياً) أما الموارد البحرية فلا نستطيع زيادة المساحة التي يتم فيها الصيد نظراً للموقع الجغرافي وكذلك طبوغرافية المناطق الصيد من حيث طبيعة القاع والتركييب الطبيعي لأنواع الموجودة في البيئة البحرية أو ما يطلق عليه النظام البيئي حجم المخزونات الموجودة في منطقة ما نظراً لعلاقتها بالكائنات الموجودة في ذات المنطقة وما يطلق عليه من أن هذا النظام البيئي له حمل عضوي لا يتجاوز، وعليه فإن إدارة المصيد تعتمد في المقام الأول على عدم تجاوز هذا الحمل البيئي بما يكفل ضمان اتزان النظام البيئي حيث أن أي زيادة في استغلال أي نوع من الأنواع يؤدي إلى عدم الاتزان ومن ثم تدهور هذا النظام الذي هو في أساسه عبارة عن سلسلة متصلة من علاقة الكائنات البحرية المختلفة داخله، لذا فإن عمليات الصيد الجائر لنوع معين وليكن الصبور على سبيل المثال وتقص تجمعات هذه الأسماك يساهم بصورة مباشرة في انهيار مخزونات أسماك أخرى تعتمد على هذا النوع في تغذيته.

وأشار إلى أن قرارات حظر الصيد خلال الفترة الماضية أثبتت جدواها، ومكنت الهيئة من إدارة المخازين، وقال: «إن هناك تنسيقاً إقليمياً للاستفادة من هذه الثروات بشكل أفضل، وذلك من خلال تحديد مواسم الحظر ووسائل الصيد وأماكنه، أملاً في أن يؤدي هذا التنسيق بين الدول ثماراً إيجابية ويعطي فرصة لتكاثر هذه الكائنات وتتميتها، الأمر الذي يعتبر بمثابة إدارة رشيدة لهذه الأسماك».

وشدد مراد على أن الهيئة لديها إيمان كامل بأن حماية الثروة السمكية هي نتاج تعاون مشترك بين الجميع، مشاشداً جميع الشركات الوطنية والصيادين أن يتعاونوا في تطبيق التشريعات الخاصة بحماية الثروة السمكية والتقييد بالنظم والقواعد المتبعة لتنظيم نشاط الصيد، وقال: «نعود ونكرر بأن كيلو من الربيان الذي يتم صيده وقت الحظر يعادل مائة كيلو خلال فترة السماح»، لافتاً إلى أن التزام الجميع بقرارات الهيئة سينمّر نتائج طيبة في الموسم القادم بحيث يتم الاستفادة من هذه الثروة التي وفرها الله لنا، إذا أديرت بإدارة حكيمة ورشيده ومستدامة.

إجراءات صارمة

وعن تصدي الهيئة لمخالفات الصيادين خلال فترة حظر الربيان وصيد السمك، قال مراد: إن هناك مخالفات عديدة ترصدتها الهيئة في كل موسم منع لصيد الأسماك، ومن أهم أشكال تلك المخالفات الصيد بشباك غير قانونية والصيد في الأماكن المحظورة كجون الكويت وعلى بعد أقل من ثلاثة أميال من الشاطئ، ويعد حظر الصيد داخل جون الكويت ولمسافة ثلاثة أميال من الشاطئ من أهم أساليب حماية صغار الأسماك والربيان والتي يعد الجون المفرخ والمرابي الطبيعي لها، كما تعد السواحل مناطق التكاثر والحضانة والنمو للأسماك.

وقال: إن الإجراء المتبع عند ضبط وحدة صيد مخالف هو تحرير محضر بالواقعة من قبل مفتش إدارة الرقابة البحرية وتسجيل أسماء وأرقام هويات الصيادين على وحدة الصيد وذكر طبيعة المخالفة وموقع المخالفة ووقتها ويقوم التوخذة أو قائد السفينة المخالفة بالتوقيع على المحضر الذي يتم إرساله إلى قسم المخالفات بإدارة الشؤون القانونية التي تقوم بدورها بمراجعة المخالفة ومن ثم تحويلها إلى الإدارة العامة للتحقيقات التي تمارس دورها بالتحقيق في المخالفة ومن ثم حفظها أو تحويلها إلى القضاء.

استنزاع الربيان

وأشار مراد إلى أن الهيئة لم تجد مانعاً من الموافقة على تخصيص قسمة لاستنزاع الربيان حيث إنها حولت الأمر إلى لجنة القسائم الزراعية للظفر في الأمر، موضحاً أن الهيئة تنتظر في هذا الخصوص توفر مساحات شاطئية ممتدة.

وقال: إن قطاع الثروة السمكية قام بعمل مشروع بحثي بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لتحديد أنسب الواقع التي يمكن استغلالها لإقامة مشروعات استنزاع الربيان وكذلك تقييم الأثر البيئي لمزاولة هذا النشاط، وخلص المشروع البحثي إلى تحديد موقع ولكن هنالك عقبات تواجه استغلال هذا الموقع في الوقت الراهن نامل في تخطيها مع باقي أجهزة الدولة المعنية حيث أن التوسع في الاستنزاع السمكي أحد

service Hero

First Place Home Furniture 2010 KUWAIT

IKEA

Al-Homezid Limited

بثقتكم... حققناها

وهل كنا لنحقق المركز الأول في خدمة العملاء لولا ثقتكم عملاننا! فأنتم من كتمت في صميم أعمالنا وتميزنا وريادتنا على مدى أكثر من 25 عاماً في الكويت، ولأعوام طويلة قادمة... شكراً لكم

إيجيبيضي المحمودة

قمارة واحدة

سييرا 2011

إبتداءً من 5,499 د.ك

إسأل عن السعر الخاص من بنك بويان Boubyan Bank

GMC الفلقة المحترقة

المعرض الرئيسي (الرياض): 284411 معرض شرق 22421350 بيت التمويل الكويتي: 24387747

شركة محمد صالح ورشا يوسف بيهياني

ميناء متعدد الأغراض

ذكر مراد أنه يعتبر أحد المكونات الرئيسية في مشاريع برنامج عمل الحكومة، لافتاً إلى أن الهيئة تعمل في الوقت الحالي مع المؤسسات المعنية في الدولة من أجل تخصيص موقع مناسب لهذا الميناء والذي سيساهم إلى حد كبير في تحسين ظروف التشغيل من حيث الرسو وإنزال الإنتاج للصيادين وتأمينهم وتحسين مواصفات المنتج من توافر مساحات للإنزال والتعامل الجيد والصحي مع الإنتاج، كما أنه سيخدم قطاع الصيد الحرفي والصناعي، وسيسهل عملية الرقابة البحرية، وتفتيش السفن، وكذلك التشجيع على استيراد وتصدير الأسماك والربيان بصورة أكبر، وهو ما يتماشى مع توجهات الدولة في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا.

أهمية الالتزام بالقرارات

شدد مراد على أهمية الالتزام من قبل الصيادين بكافة القرارات الصادرة بشأن تنظيم عمليات الصيد وعدم الصيد داخل جون الكويت حرصاً على الثروة السمكية وحفاظاً على المصلحة العامة للكويت والتي تسعى جاهدين لتحقيقها ودرءاً للخلاف والعمل معنا في حماية وتنمية ثروتنا السمكية.